

- ٦ - اقتراح العضو ناجي باشا العزام بشأن تشميل احكام المواد (٦ و ٧ و ٨ و ٩) من نظام رسوم المحاكم على المحاكم الشرعية .
٧ - جواب الحكومة على سؤال العضو قاسم بك الهنداوي بشأن الاراضي التي ستمر منها انايب بترول العراق في بلاد الامارة .

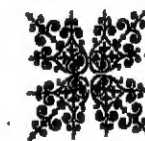
سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

وانفضت الجلسة



* تصحيح خطأ مطبعي في العدد ٧٧ من ملحق الجريدة الرسمية *

الصحيفة	السطر	الخطأ	الصواب
٢١٦	٢١	تنبه	تنبيه
٢١٨	٢٢	واما الزنا	واما الزناه



ملحق

العدد ٧٩

السنة الثالثة

الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي العراقي

و ٣٠ مارت ١٩٣٢

عمان: الاربعاء في ٢٣ ذي القعدة ١٣٥٠

الفصل في

- الصحيفة
- ٢٣٤ مشروع قانون تعديل بعض الرسوم التي تستوفى بموجب قانون النقل على الطرق
- ٢٣٤ - ٢٣٥ مشروع قانون تعديل المادة (٩) من قانون التدرجات الابتدائية والاسباب الموجبة له
- ٢٣٥ مشروع قانون اعفاء شركة زيت بترول العراق من رسوم البلدية
- ٢٣٥ بحالة مشروع قانون الوكالات على لجنة القوانين
- ✓ اقتراح العضو من حد باشا بن جازي ومحمد باشا السعد بشأن تعديل قانون انتخابات المجلس التشريعي وقرار المجلس حولها
- ✓ ٢٣٥ - ٢٣٦ اقتراح العضو حد باشا بن جازي بشأن اعفاء العربان الرحل من الاموال الاميرية
- ٢٣٦ - ٢٣٧ اقتراح العضو ناجي باشا بشأن تطبيق احكام المواد (٦ - ٩) من نظام رسوم المحاكم على المحاكم الشرعية
- ٢٣٧ - ٢٣٨ سؤال العضو قاسم بك بشأن الاراضي التي ستمر منها انايب زيت بترول العراق وجواب الحكومة عليه
- ٢٣٨ مواضع الجلسة القادمة
- ٢٣٨ تصحيح خطأ مطبعي في العدد ٧٨ من ملحق الجريدة الرسمية
- ٢٣٨

ملحق الجريدة الرسمية

الجلسة الحادية والعشرون

افتتحت الجلسة الحادية والعشرون للدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الخميس المصادف ٣ ذي القعدة سنة ١٣٥٠ و ١٠ آذار سنة ١٩٣٢ برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور اكثرية قانونية ولم تغيب عن الجلسة سوى هاشم بك خير .

الرئيس - فليقرأ الضبط السابق .

« فكري » .

الرئيس - عندنا مشروع قانون تعديل بعض الرسوم المدرجة في الجدول الثاني لقانون النقل على الطرق ، فليقرأ .

« فكري » كما هو منشور في الصحيفة ٨١-٨٢ من العدد (٣٣٥) من الجريدة الرسمية .

(فقرر المجلس حالته على اللجنة المالية) .

الرئيس - عندنا مشروع قانون تعديل المادة التاسعة من قانون التدريسات الابتدائية العثماني ، فليقرأ مع الاسباب الموجبة له .

« الاسباب الموجبة لتعديل المادة (٩) من قانون التدريسات الابتدائية »

« لا يخفى ان ادارة معارف شرق الاردن لا تزال تعمل بقانون التدريسات الابتدائية العثماني الموقت والمنشور في الجلد الخامس من الدستور الحديث العثماني وان المادة (٩) من هذا القانون تقضي بان تكون مدة التعليم الابتدائي اثنين واربعين اسبوعاً ويهين زمن الفحص من قبل مجلس التدريسات الابتدائية في الولاية وعلى ما يمتد ان واضعي هذا القانون قد نظروا اثناء وضعه الى محيط الاستانة ولايات الاناضول وتشكيلات الدولة العثمانية دون ان يدرسوا وضعية هذه البلاد التي يتبدى فيها موسم الحصاد والدراس في ١٥ مايس وينتهي في اواخر تموز من كل سنة وان جميع ابناء الفلاح من صغار وكبار يشاركون باعمال الحصاد والدراس وعليه فمن المهم اعطاء العطلة المدرسية ما بين ١٥ مايس واوائل شهر حزيران من كل سنة لعدم امكان ضبط التلاميذ بعد بدئي الحصاد وعند ذلك تضطر الادارة لطلب فتح المدارس في منتصف شهر تموز او اول شهر آب الذي هو اشد شهور السنة حرارة مع ان خسران التلاميذ في مثل هذه الايام في غرف التدريسات القليلة وازمان الفائدة التي تحصل من التعليم فيها وعليه فعلاً للضرورة تأمينا لراحة التلاميذ

والمعلمين الذين يقومون بمهمة التعليم تسعة اشهر متواليات ولعدم وجود مجالس تدريسات ولاية بالنسبة الى تشكيلات اماره شرق الاردن ارجو اجراء المتنص لتعديل المادة المذكورة .

« وقرئ مشروع القانون في الصحيفة ٨١ من العدد (٣٣٥) من الجريدة الرسمية »

(فقرر المجلس حالته على لجنة القوانين) .

الرئيس - عندنا مشروع قانون اعفاء شركة زيت بترول العراق من دفع رسوم البلدية ، فليقرأ .

(فقرئ كما هو منشور في الصحيفة ٨٢-٨٣ من العدد (٣٣٥) من الجريدة الرسمية) .

« فقرر المجلس حالته على اللجنة المالية » .

توفيق بك - اذا امرتم ان تضعوا على الرأي حالة مشروع قانون الوكالات - الذي كان ارجى امر حالته - على لجنة القوانين .

الرئيس - اضغ حاله مشروع القانون المذكور الى لجنة القوانين على الرأي .

« فقرر المجلس حالته على لجنة القوانين » .

الرئيس - عندنا اقتراحان للعضو بن حمد باشا بن جازي ومحمد باشا السعد بشأن تعديل قانون انتخابات المجلس التشريعي ، فليقرأ .

« اقتراح العضو محمد باشا بن جازي -

« قد كانت تقسم بلاد الامارة بحسب منطق الماده الخامسة من قانون الانتخابات للمجلس التشريعي لسنة ١٩٢٨ الى اربع دوائر انتخابية وهي البلقاء وعجلون والكرك ومعان غير ان الظروف السياسية في ذلك الحين قد الجأت الحكومة لاسباب اضطرارية ان تقسم بلاد الامارة بحسب المادة الثانية المعدلة للقانون المذكور الى ثلاث دوائر البلقاء وعجلون والكرك وذلك وبما ان هذه الظروف قد زالت فليس من العدل ان تظل منطقة معان تابعة من حيث الوضع الانتخابي لمنطقة الكرك خصوصاً وقد علمت ان الحكومة الحاضرة التي نظرت بين الاعتبار للضابط التي قدمها الاهلون في معان طالبين فيها ان تفصل منطقتهم عن الكرك وافرت مشروعية الطلب اجابت ان المادة الواحدة والاربين من القانون الاساسي قد منحت المجلس التنفيذي الحق في اصدار قوانين خاصة موقفة في امور عينها وبما ان فصل معان عن الكرك يتطلب تعديل المادة الثانية الآفة الذكر من تعديل قانون الانتخابات وهذا الامر يحتاج الى مراسم قانونية خاصة لا يمكن ان تتم قبل التام المجلس التشريعي وعدت بان تعرض هذا الطلب على المجلس التشريعي العالي في اول دورة يعقدها لاجلها الا موافقة

هكذا عينه المجلس

على اقتراحي هذا بتعديل الفقرة الاولى من المادة الثانية من تعديل قانون الانتخابات للجلس التشريعي المنشور في العدد ١٠٨ من الجريدة الرسمية على هذه الصورة وبالشكل المقرر سابقاً .
= تقسم الامارة الى اربع دوائر انتخابية وهي البلقاء ومجلون والكرك ومعان =
ان من الامور البديهية ان يقر المجلس العالي هذا الاقتراح اذ لا يعقل ان يغمط حضرات الاعضاء الكرام منطقة معان هذا الحق الصراح .
ارجو اذ اوراق لحضرتكم هذا الاقتراح التفضل باحاطته على الدائرة المختصة لوضع صيغة التعديل المطلوبة .

متخذاً هذه الوسيلة لتقديم اجل الاحترام لـ ٢٤-٣-١٩٣٢ .

- اقتراح العضو محمد باشا السعد -

« لما كانت المادة الخامسة من قانون الانتخاب الصادر عام ١٩٢٨ قد قسمت مناطق الانتخاب في بلاد الامارة الى اربعة مناطق البلقاء ومجلون والكرك ومعان . وقد عينت مقدار الاعضاء الذين يجب ان تشيخهم كل مقاطعة الا انه بطرف اخرى ولان مقاطعة معان لم تدخل في الانتخاب آنئذ ولم تسجل فقد اثارأت الحكومة عند ذلك تعديل هذه المادة وضم مقاطعة معان الى مقاطعة الكرك وبما انه في الاساس قد عين لمقاطعة معان عضواً واحداً مسلماً فاقترح ان يلقى التعديل الواقع على هذه المادة وان يبقى الى معان حق اختيار ممثلها في المجلس التشريعي بصرف النظر ما اذا كان العدد فيها كافياً ام لا ويكون انتخاب العضو بطريق التذكية المحلية او بالانتخاب ودعم لـ ٣-٣-١٩٣٢ .
توفيق بك - يوجد لدى الحكومة طلب من هذا القبيل كان قدمه بعض اهالي معان ، ومن المعلوم لدى جميع الاعضاء المحترمين ان قانون الانتخاب ونظامه يحتاجان الى تعديلات كثيرة لا تقتصر على ماورد في هذين الاقتراحين ، وليس من الموافق اجراء التعديلات - خاصة في مواضيع معينة - قبل البحث بصورة اجمالية في القانون والنظام المار ذكرهما ، واظن ان الحكومة ستتقدم الى مجلسكم العالي في دورته العادية القادمة بمشروع قانون جديد للانتخابات ، فارى ان يرجي النظر في هذا الأمر الخاص الى ذلك الحين .

« فوافق المجلس على ذلك »

الرئيس - عندنا اقتراح العضو محمد باشا بن جازي بشأن إعفاء العربان الرحل من الاموال الاميرية وتعداد مواشي السنة الحاضرة ، فليقرأ .

✓ - اقتراح العضو محمد باشا بن جازي -

« سنحت لي القرض في المدة الاخيرة التي كنت معجزاً فيها ان اذهب الى جهات الشرق والمرور بكثير من العربان الرحل التي ذهبت حسب عاداتها للكلاء الى المواقع التي اعتادت ان تحجم فيها في السنين السابقة فظهر لي ان البرد الشديد والمرض الساري قد سببا لضياع معظم المواشي وان اغلبهم يتضور جوعاً .

تعلمون فخالتكم ان المواشي هي المورد الوحيد للعربان الرحل حيث تقتات من لبنها وتندارك الحوائج الضرورية والاموال الاميرية من ائمانها فاليه ولما كنت المسموعات والحقيقة تؤيدان ذلك ولم يبق من المواشي ما يمكن بيعه لتأمين الاموال الاميرية من ويركوا عشار ورسوم مواشي ولما كانت الحالة الاقتصادية لاتساعد الحكومة على دفع اعانة هؤلاء الفقراء اقترح ان لا يطالب العربان الرحل باموال اميرية وان يعفوا في هذه السنة من التعداد ايضا .

وبهذه الوسيلة اقدم فائق الاحترام لـ ٢٤-٣-١٩٣٢ .

عوده بك - ارجو من عطوفة مدير الخزينة ان يوضح لنا رأيه في هذا الموضوع .

شكري بك - لا يمكنني ان اوضح رأبي في موضوع هام مثل هذا يتعلق بأعفاء اموال اميرية قبل درسه درساً دقيقاً عوارى ان يحال على الحكومة لدرسه .

« فقرر المجلس احاطته على الحكومة لدرسه »

الرئيس - عندنا اقتراح العضو ناجي باشا الزعام بشأن تشييل احكام المواد (٦-٩) من نظام رسوم المحاكم على المحاكم الشرعية ، فليقرأ .

- اقتراح العضو ناجي باشا الزعام -

« من المعلوم ان الضائقة المالية قد اثرت على جميع الناس حتى اصبح اصحاب القضايا لا يمكنهم ان يدفعوا الرسوم التي يقتضى دفعها الى المحاكم وقد رأت وزارة المدلية هذه الحالة فتقرر بعد الموافقة تأجيل الرسوم عن اصحاب القضايا الذين يثبت مجرمهم عن دفعها نتيجة المحاكمة .

ولما كان اكثر الذين يراجعون المحاكم الشرعية هم من الايتام والارامل او غيرهم من الفقراء فاصبح من الواجب الشرعي والانساني ان تمشي هذه المحاكم في مسألة تأجيل الرسوم على سيرة المحاكم النظامية .

فاقترح اعطاء القرار بلزوم تأجيل الرسوم عن الفقراء الذين يثبت فقرهم الى نتيجة المحاكمة

تفحصه لجنة الأصول